جريدة سياسية علمية اجتماعية اقتصادية

صاحب الامتياز ورئيس التحرير المسئول

منيف الحسيني

الادارة في دار الايتام الاسلامية بالقدس

تلفون ٣٢٠ صندوق البريد ٧١٩

الاعلانات يتفق عليها مع ادارة الجريدة

الجامعة العربية

Al-Jami'a Al-Arabia

JERUSALEM PALESTINE

عنوان المكاتبات : جريدة الجامعة العربية

الاشتراكات

في القدس : جنيه وربع

في فلسطين وشرق الاردن : جنيه ونصف

في الخارج جنيهان انكليزيان او ما يعادلهما القيمة

الوصولات

لا تعتمد الا اداكانت مطبوعة ومختومة وموقعاً عليها من صاحب الجريدة

القدس الشريف : في ٣ جمادى الثانية سنة (١٣٤٩) هـ

السبت

(الموافق ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٠)

عـــــــدد خـــــــاص

بالكتاب الابيض المشتمل على السياسة الجديدة للحكومة البريطانية في فلسطين

بيان الخطة السياسية للحكومة البريطانية

الذى رفعه وزير المستعمرات الى البرلمان البريطانى في شهر تشرين الأول ١٩٣٠

(١) قد كان تقرير اللجنة المخصوصة، برئاسة السر ولترشو، الذي نشر في شهر نيسان، مبعثاً لجدال عنيف، ظهر في اثنائه ان هنالك سوء فهم كبير حول ما قامت به حكومة جلالته في الماضي من الاعمال في ادارة فلسطين وما تقصد القيام به في المستقبل. واصبح من المؤكد ان الحالة تستدعي الاسراع في نشر بيان واضح شامل عن الخطة السياسيه، يرمي الى ازالة سوء الفهم هذا وما نشأ عنه من التباس وتخوف. غير ان اعداد مثل هذا البيان اقتضى اتخاذ تدابير اولية ضرورية افضت حتماً الى تأخير اتمامه.

وقد لفت تقرير لجنة شو النظر الى بعض نواح من المشكلة رأت حكومة جلالته انها تستدعي اجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة المقبلة. ولذلك تقرر ان يوفد الى فلسطين محقق كبير الاختبار (هو السرجون هوب سمبسون) للتداول مع المندوب السامي بشأن تسوية الاراضي، والمهاجرة، وترقية الشؤون الاقتصادية، وتقديم تقرير بذلك الى حكومة جلالته. وبالنظر لأهمية هذه المواضيع البارزة، ولتماسها بعضها ببعض، تأكد لحكومة جلالته بأن ليس في الاستطاعة وضع بيان عن الخطة السياسية قبل ان تأخذ بعين الاعتبار تقريراً وافياً مفصلاً عن الحالة في فلسطين فيما يتعلق بهذه الابواب الثلاثة الهامة، مما في استطاعة السرجون هوب سمبسون وضعه بجدارة. وقد ألح على حكومة جلالته بشدة ان تتقدم استلام تقرير السرجون هوب سمبسون باصدار تصريح عن السياسة المقبلة التي نود السير عليها. غير ان حكومة جلالته، رغماً عن تقديرها للحاجة الماسة التي تستدعي الاسراع في اصدار مثل هذا التصريح، رأت انها ملزمة بالتمسك بقرارها من حيث انتظار تقرير السرجون هوب سمبسون معتبرة في ذلك، على الأخص، ما تجمع لديها من الأدلة بشأن صعوبة المشكلة وتعقدها، والحاجة الى اجراء تحقيق واف في جميع الحقائق الواقعية قبل الوصول الى اية استنتاجات حاسمة. وقد قدم الآن السرجون هوب سمبسون تقريره، ووضع هذا البيان بعد امعان التدقيق في مضمون ذلك التقرير، وفي غيره من المعلومات التي تيسرت في المدة الاخيرة عن حالة فلسطين.

(٢) وفي بلاد كفلسطين، حيث تتغاير في الوقت الحاضر، بل تصطدم من بعض الوجوه، اماني فريقي السكان، ليس من المنتظر ان يأتي اي بيان عن السياسة، مهما كانت صيغته، موافقاً كل الموافقة لأماني اي فريق. غير ان حكومة جلالته نود ان تأمل بانه سيكون لازالة سوء الفهم السائد الآن، ولتفسير مقاصدها تفسيراً أتم واوفى، الأثر الطيب في ازالة القلق واعادة الطمأنينة لكلا الفريقين. وستبذل حكومة جلالته جهدها، ليس عن طريق هذا البيان الحالي فحسب، بل بما يليه من الاعمال الادارية، لاقناع العرب واليهود بتصميمها على ترقية مصالح الشعبين الاساسية، بكل ما اوتيت من قوة، وعلى العمل بكل ثبات حتى تتوصل الى تكوين شعب ميسور الحال في فلسطين، يعيش في امان واطمئنان تحت لواء ادارة غير متحيزة، راقية. ومع ذلك فمن الضروري، في هذا الصدد، ايضاح نقطة واحدة هي من الاهمية بمكان كبير، ذلك انه في الظروف الخاصة المحيقة بفلسطين لا يمكن لاية سياسة، مهما كانت نيرة جلية، أو مهما بذل من جهد في سبيل تنفيذها، ان يقيض لها النجاح ما لم تنل التأييد من جميع الطوائف التي وضعت لمنفعتها وخيرها ليس بقبولها فحسب بل بتعاونها عن طيبة خاطر

ليس من حاجة، في هذا المقام، للبحث في الحوادث المشؤومة التي وقعت في العام الماضي، وفي الاحوال المؤسفة التي نشأت عنها. غير ان حكومة جلالته ترى نفسها مضطرة لان تلاحظ بأنها لم تنل من كلا الجانبين سوى مساعدة طفيفة في سبيل ازالة التنابذ الذي ساد بينهما في اثناء الاشهر التي توترت فيها العلاقات وزاد فيها القلق بعد اضطرابات آب سنة ١٩٢٩ وبان هنالك عقبة اخرى خطرة اضيفت الى الصعوبات التي نشأت عن الريب والخصومة المتبادلة بين الشعبين، الا وهي خطة عدم الثقة بحكومة جلالته التي غذتها حملة صحافية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها. ولا حاجة الى التأكيد بان توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل اللتين يتوق اليهما كلا الشعبين يتوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود تلك هي الغاية التي ما فتئت تصبو اليها حكومة جلالته، وهي تشعر ان في الامكان الوصول اليها أن تعاون كلا الفريقين، عن طيبة خاطر، مع الحكومة ومع ادارة فلسطين، وتأكدا من ان حكومة جلالته يمكن الاعتماد عليها، عند قيامها بالالتزامات المترتبة عليها في صك الانتداب، بل في جميع صلاتها بفلسطين، بالمحافظة على مصالح كلا الشعبين والعمل على ترقيتها

(٣) ويلوح ان كثيراً من سوء الفهم الذي اخذ يساور، لسوء الحظ، كلا الفريقين نشأ عن العجز عن فهم كنه الواجب الملقى على عاتق حكومة جلالته بموجب احكام صك الانتداب ولذلك فأن النقطة الثانية التي تشعر حكومة جلالته بوجوب تأكيدها، باقوى حجة مستطاعة، هي ان هنالك، على حد البيان الذي ادلى به رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٠، «تصريح يتضمن تعهداً ذا شقين، الشق الواحد منها للشعب اليهودي والشق الآخر للاهالي غير اليهود في فلسطين» ويظهر ان كثيراً من القلق الذي ساور النفوس في السنة الماضية نشأ عن عدم التأكد من اهمية هذه الحقيقة الاساسية تمام التأكد. وقد وجه كلا العرب واليهود الى الحكومة سيلا من المطالب والملامة المستندة على الظن الفاسد بأن من واجب حكومة جلالته ان تنفذ خططاً سياسية يُحظر عليها، في الواقع، تنفيذها بموجب احكام صك الانتداب الجلية

وقد اعلن رئيس الوزراء في البيان المشار اليه اعلاه بعبارة غاية في الوضوح والجلاء بان حكومة جلالته قد استقر قرارها على الاستمرار في ادارة فلسطين توفيقاً لاحكام صك الانتداب كما اقره مجلس جمعية الامم. اذ ان ذلك الصك، على حد قول المستر رمسي ماكدونالد « تعهد دولي لا يمكن العدول عنه ». ويلوح انه رغماً عن هذا البيان الصريح خامر البعض امال انه في الاستطاعة، بطريقة من الطرق، اجتناب الحدود التي تفرضها بكل وضوح وجلاء احكام صك الانتداب. فيجب والحالة هذه ان يتأكد الجميع، بصورة باتة نهائية، بان من العبث للزعماء اليهود، من الجهة الواحدة، ان يلحوا على حكومة جلالته لان تسير في سياستها، فيما يتعلق بالمهاجرة والاراضي مثلاً، حسب اماني طبقات الرأي العام الصهيوني الاكثر تصلباً، اذ ان قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها للواجب الملقى على الدولة المنتدبة ازاء غير اليهود من اهالي فلسطين، ذلك الواجب الذي لا يقل عنه اهمية. كما انه من العبث ايضاً، من الجهة الاخرى، للزعماء العرب ان يصروا على مطالبهم لوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالته، او في قيام، بالتعهد ذي الشقين المشار اليه اعلاه في حكم المستحيل. ان لدى حكومة جلالته ما يدعوها للظن بأن من الاسباب التي آلت الى بقاء التوتر في العلاقات والقلق بين كلا الفريقين، ذلك الامل الفاسد الذي اوجده المستشارون المضللون، بان في بذل المجهودات لتخويف حكومة جلالته والضغط عليها ما ينجم عنه في النهاية اجبارها على اتباع سياسة تكون في صالح الفريق الواحد او الآخر

ولذلك اصبح من الضروري ان توضح حكومة جلالته، بادئ ذي بدء، بانها لن تحيد، بالضغط او بالتهديد، عن النهج المبينة حدوده في صك الانتداب كما انها لن تنحرف عن اتباع سياسة ترمي الى ترقية مصالح اهالي فلسطين، العرب واليهود، بكيفية تتفق مع الالتزامات المفروضة عليها في صك الانتداب

(٤) ليست هذه بالمرة الاولى التي بذلت فيها حكومة جلالته جهدها لايضاح سياستها في فلسطين. ففي سنة ١٩٢٢ نشرت بياناً وافياً بلغته للوفد العربي الفلسطيني، الذي كان عندئذ في لندن، وللجمعية الصهيونية. اما الوفد العربي فقد قابل ذلك البيان بالرفض بينما اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قراراً اكدت فيه لحكومة جلالته بان اعمال الجمعية الصهيونية ستسير طبقاً للخطة السياسية التي يتضمنها البيان. وفضلاً عن ذلك فقد ذكر الدكتور ويزمن في الكتاب الذي ارفق به هذا القرار لحكومة جلالته ما يلي:

« لقد كانت الجمعية الصهيونية ترغب باخلاص، على الدوام، في ان تسير في اعمالها بالتعاون الودي مع جميع طبقات الاهالي في فلسطين. وقد اوضحت مراراً وتكراراً، قولاً وفعلاً بانه لن يخطر لها ببال الاجحاف، باقل درجة، بحقوق الاهالي غير اليهود، المدنية، او الدينية، او بمصالحهم المادية »

وكان من نتيجة الاختبار الذي اكتسب في هذه السنوات التي مرت منذ ذلك الحين ان كُشف القناع حتما، عن بعض نقائص ادارية ومشاكل اقتصادية خاصة يجب اخذها بعين الاعتبار عند النظر في مصالح جميع طبقات الاهالي. ومع ذلك فان بيان الخطة السياسية الذي صدر في سنة ١٩٢٢، بعد امعان النظر والتدقيق المطول، يعتبر الاساس الذي يجب ان تبنى عليه السياسة البريطانية المقبلة في فلسطين

(٥) وفضلاً عن الاقتراحات لوضع نظام حكم دستوري في فلسطين، التي يتناولها البحث في الفقرات التالية، توجد ثلاث نقاط هامة يحث فيها هذا البيان وهي :

(ا) المعنى الذي تعلقه حكومة جلالته على عبارة « الوطن القومي لليهود » الواردة في صك الانتداب

اما بشأن هذه النقطة، ففي الاستطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان الخطة السياسية الصادرة سنة ١٩٢٢ :

« وقد اعاد اليهود في الجيلين او الثلاثة الاجيال الاخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الان ثمانين الفاً، ربعهم تقريباً مزارعون او عملة في الارض. ولهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة، منها مجمع منتخب لادارة شؤونها الداخلية، ومجالس منتخبة في المدن، ورئاسة حاخامين، ومجلس رباني لادارة شؤونها الدينية. وتدار اعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها وهي تتبع نمطاً تهذيبياً يميزها عن سواها وتبدي نشاطاً كبيراً في الحركة الاقتصادية. فهذه الطائفة، بسكان المستعمرات والمدن، وهيئاتها السياسية، والدينية والاجتماعية، ولغتها الخاصة، وعوائدها، وطرق معيشتها الخاصة، لها في الحقيقة مميزات قومية. ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن ان يجاب على ذلك بانه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على اهالي فلسطين اجمالاً، بل زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع انحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية. ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية امل وطيد لتقدمها الحر ويفسح للشعب اليهودي مجال واف كي يظهر فيه مقدرته كان من الضروري ان يعلم بان وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة. ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بانه يستند الى صلة تاريخية قديمة

« اذن هذا هو التفسير الذي تفسر به حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧، ويرى وزير المستعمرات ان هذا التصريح، ان فهم على هذا الوجه، لا يتضمن، صراحة او ضمناً، شيئاً من شأنه ان يثير مخاوف عرب فلسطين او يسبب استياء اليهود »

(ب) المبادئ التي يجب ان تسير المهاجرة بموجبها

وقد ورد في ذلك البيان بشأن هذه النقطة ما يلي :

« ومن الضروري، لأجل تطبيق هذه السياسة، تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة، ولكن هذه المهاجرة لا يمكن ان تكون كبيرة الى حد يزيد في أي ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية اذ ذاك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على اهالي فلسطين عموماً وعدم حرمانهم أية فئة على السكان الحاليين من اشغالها. وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني ٢٥ الف مهاجر.

« ومن الضروري أيضاً، ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسياً الى فلسطين، وقد اتخذت الادارة وستتخذ جميع الاحتياطات لهذه الغاية »

يلاحظ ان المبادئ المبينة اعلاه تجعل من الضروري، عند تقدير مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد في أي وقت كان، ان يؤخذ بعين الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود لتقرير نسبة المهاجرة التي يجب السماح بها. وفي نية حكومة جلالته ان تتخذ التدابير التي من شأنها ان تضمن بصورة اوفى تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً تاماً في المستقبل.

(ج) مركز الوكالة اليهودية

قد حوول، في الفقرة المقتبسة ادناه، الدلالة على القيود الواردة ضمناً في صك الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة، لواجبات الوكالة اليهودية التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من صك الانتداب :

« وهنالك امر آخر لا بد من لفت النظر اليه وهو ان اللجنة الصهيونية في فلسطين، المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية، لا ترغب في ان يكون لها، كما انها لا تملك، اي قسط في ادارة البلاد العامة. كما ان المركز الذي تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولي هذه الوظيفة وانما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون ان يخولها ذلك حق الاشتراك في حكومتها في أي حال من الاحوال »

(٦) ترغب حكومة جلالته في ان تؤيد بوجه عام السياسة المتضمنة في البيان الصادر سنة ١٩٢٢، وعلى الاخص الفقرات الثلاث التي اقتبست منه اعلاه. ويظن بان كل محاولة لتوسيع المعنى المفهوم من هذه النقاط الثلاث الهامة لن يكون نصيبها سوى جدال عقيم الفائدة. ومع ذلك فان من المعترف به، في نور الاختبار السابق، انه لا يزال هنالك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق المبادئ المعلنة في الفقرات السابقة تطبيقاً فعلياً

وفي نية حكومة جلالته ، بالاستشارة مع ادارة فلسطين، ان تتخذ التدابير الفعالة لايجاد وسائل ادارية وافية لاجل تلافي احتياجات العرب واليهود من جهة هذه النقاط الثلاث ٠ ومن المعترف به بوجه خاص ان الضرورة تستدعي زيادة مجهودات المندوب السامي في ايجاد طريقة للتعاون والاستشارة اوثق واكثر امتزاجاً بين ادارة فلسطين والوكالة اليهودية على ان يكون ذلك متفقاً على الدوام مع المبدأ الذى يجب اعتباره اساساً وهو ان مركز الوكالة اليهودية الخاص الذي يخولها تقديم النصح والمعونة لا يخولها بصفتها هذه الاشتراك في ادارة حكومة البلاد ٠ وعلى نفس المنوال يجب ايجاد الوسائل الادارية التي تكفل في الوقت ذاته صيانة المصالح الاساسية للطبقات الاخرى من السكان غير اليهود تمام الصيانة وان يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع ادارة فلسطين حول الامور المتعلقة بتلك المصالح

(٧) ومن المرغوب فيه في هذا الصدد ازالة اى سبب لسوء الفهم مما يكون قد علق بالاذهان من جراء الفقرات الواردة في صك الانتداب التي تبحث في ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين اما الاحكام التي تتناول هذه النقطة بوجه خاص فهي متضمنة في المواد التالية من صك الانتداب :

« المادة ٢ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي كما في ديباجة هذا الصك وترقية انظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان »

« المادة ٦ على حكومة فلسطين ، مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي ، ان تسهل الهجرة اليهودية في احوال وشروط مناسبة وان تنشط بمعونة الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة ، استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد وفي جملتها اراضي الحكومة والاراضي الموات غير المطلوبة للغايات العمومية »

« المادة ٩ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ان يضمن النظام القضائي الذي ينشأ في فلسطين الحقوق التامة للاجانب والوطنيين »

«ويكون احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف مضموناً تمام الضمان ٠ وعلى الدولة المنتدبة ، بوجه خاص ، ان تقوم بمراقبة ادارة الاوقاف طبقاً للشريعة الدينية وشروط الواقفين »

« المادة ١٣ تتحمل الدولة المنتدبة كل تبعة فيما يختص بالاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين ومن ذلك المحافظة على الحقوق الراهنة وضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والاماكن والمواقع الدينية وحرية العبادة ، مع المحافظة على مقتضيات الامن العام وحسن النظام وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة تجاه جمعية الامم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ان لا تحول احكام هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة معقولاً لتنفيذ احكامها وبشرط ان لا يفسر شيء في هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض لجوهر او ادارة المقامات الاسلامية المقدسة المكفولة الامتيازات »

« المادة ١٥ يجب على الدولة المنتدبة ان تتحقق ان الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على الامن العام وحسن النظام فقط ٠ ويجب ان لا يكون هنالك تمييز من اي نوع كان بين سكان فلسطين ، بسبب الجنس او المذهب او اللغة ، وان لا يحرم اي شخص كان من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط »

« ويجب ان لا تمس حقوق الطوائف بادارة مدارسها لتعليم ابنائها بلغتهم على ان يكون ذلك مطابقاً لانظمة المعارف العمومية التي قد تفرضها الحكومة »

هذا وقد أشير اشارة خاصة الى الوطن القومي اليهودي والمصالح اليهودية في المادة الرابعة

« المادة ٤ يعترف بوكالة يهودية صالحة ، كهيئة عمومية لابداء المشورة والمعونة لادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفي غير ذلك مما تمس انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين او لتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً

ويعترف بان الجمعية الصهيونية هذه هي الوكالة المنصوص عليها فيما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها وماليتها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ٠ وعلى الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير ، بعد استشارة الحكومة البريطانية ، للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة على انشاء الوطن القومي اليهودي »

المادة ٦ (وردت فيما تقدم)

« المادة ١١ تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في كل ما له علاقة بترقية البلاد ويكون لها السلطة التامة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة او سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة او التي ستوجد فيما بعد ٠ بشرط مراعاة العهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها . وعليها أيضاً ان توجد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد مع مراعاة الرغبة في زيادة عدد سكانها وزرع واستغلال اعظم ما يستطاع من اراضيها

ويجوز لحكومة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة على ان تقوم او تدير ، بشروط عادلة وحقة ، الاعمال والمنافع العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيثما لا تتولى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها ٠ وانما يشترط في هذه الاتفاقات ان الارباح التي توزعها تلك الوكالة لا تتجاوز مباشرة او غير مباشرة فائدة معتدلة لراس المال وكل ما يزيد الارباح على هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها »

(٨) ومما يلاحظ من الجهة الاولى ان المادة الثانية تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع أهالي فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان ٠ ومن الجهة الثانية ان التعهد الوارد في المادة السادسة الذي يقضي بتسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشترط فيه وجوب ضمان عدم الحاق اي حيف او ضرر بحقوق ومركز سائر طبقات الاهالي ٠ وفضلاً عن ذلك فأن المادة الحادية عشرة تقتضي : « ان تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في كل ما له علاقة بترقية البلاد » ٠

ويتضح من نص هذه المادة ان سكان فلسطين على الاطلاق لا فئة منهم فحسب هم الذين يجب ان يكونوا موضعاً لعناية الحكومة ٠ ومما يلاحظ بهذا الشأن ان النص القائل باتخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لاقامة او ادارة الاعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا اجباري وليس من الجائز ان يتعارض مع مصلحة الاهالي المطلقة ٠ وقد اوردت هذه النقاط بالنظر للادعاءات التي وجهت بالنيابة عن الوكالة اليهودية بان لهذه الوكالة مركزاً يخولها الاشتراك في ادارة البلاد العمومية تلك الادعاءات التي لا تستطيع حكومة جلالته الا ان تعتبرها قد تجاوزت كل التجاوز مقاصد صك الانتداب الصريحة ٠ وفضلا عن ذلك فقد حاول البعض ان يجادل تأييداً للادعاءات الصهيونية بان الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الاساس الرئيسي لصك الانتداب وبان الفقرات التي ترمي الى صيانة مصالح غير اليهود انما هي اعتبارات ثانوية تقيد نوعاً ما ما يدعى بانه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من اجله ٠ ان حكومة جلالته ما فتئت تعتبر ان من الخطأ الكلي فهم هذه الاحكام على هذا الوجه وهي ترى ان من المستحيل ان تحاول حل المشكلة باعتبار ان اي هذين الالتزامين هو اقل اهمية من الاخر حلا يتفق مع مقاصد صك الانتداب الصريحة مهما كانت الصعوبة التي تعترضها في هذا السبيل ٠ وقد حاول المندوب البريطاني المفوض في البيان الذي ادلى به امام لجنة الانتدابات الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضي ان يوضح موقف حكومة جلالته ازاء الصعوبات المستقرة في صك الانتداب ٠ وفي التقرير الذي رفعته لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الامم المتضمن مطالعاتها على هذا البيان وردت العبارة التالية وهي من الاهميه بمكان :

« ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا امران يجب ذكرهما هنا وهما :

(١) ان الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقي السكان هي من درجة متساوية

(٢) ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليسا مما لا يمكن التوفيق بينهما من اي وجه من الوجوه

« وليس لدى لجنة الانتدابات ما تعترض به على هذين التأكيدين اللذين يعربان في رأيها تمام الاعراب عما تدركه من روح صك الانتداب على فلسطين وضماناً لمستقبلها»

ان حكومة جلالة الملك لعلي تمام الاتفاق مع روح هذا البيان وانه لمن دواعي اغتباطها ان يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باقترانه بموافقة مجلس جمعية الامم ٠

انه لواجب شاق دقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالته الذي يقضي عليها باستنباط الوسائل لاعطاء نفس الاعتبار في جميع الاحيان عند تنفيذ سياستها في فلسطين لكلا الالتزامين اللذين يفرضهما عليها صك الانتداب بشأن فريقي السكان والتوفيق بين هذين الالتزامين حيثما تتعارض حتماً مصلحة الفريقين

ومن المأمول ان يؤول ايضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة جلالته على هذا الوجه الى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود عن طيبة خاطر مع ادارة فلسطين وحكومة جلالته تلك الضرورة التي اعرب عنها فيما تقدم

(٩) ان الفقرات المتقدمة توضح المبادئ التي يجب اعتبارها السياسة الشاملة في فلسطين والشروط المقيدة التي يجب ان تسير تلك السياسة بموجبها ولذلك وجب الآن البحث في المشاكل العمليه التي تواجهها حكومة جلالته في فلسطين ٠ وهذه المشاكل يمكن حصرها بوجه التقريب تحت الابواب الثالثة التالية :

(١) الامن العام

(٢) التطورات الدستورية

(٣) التطورات الاقتصادية والاجتماعية

«١» الامن العام

(١٠) ان من اولى واجبات الادارة توطيد اركان السلام والنظام وحسن انتظام الحكم في فلسطين وقد اعلنت حكومة جلالته في مقام اخر بأنها لن تحيد عن القيام بواجبها بعامل الضغط او التهديد

ان الاضطرابات التي وقعت فيما مضى قد اخمدت فوراً ٠ واتخذت تدابير خاصة لمعالجة اية حالة اضطرارية قد تنشأ في المستقبل ٠ ويجب ان يفهم تماماً ان التحريض على الاضطراب او الشقاق مهما كان مصدره سينال اشد عقوبة ٠ وستوسع سلطات الادارة بقدرما تستوجبه الضرورة كي تتمكن بصورة اوفى واتم من معالجة مثل هذه المحاولات الخطرة التي لا مسوّغ لها

وقد قررت حكومة جلالته ان تحتفظ في فلسطين في الوقت الحاضر بفرقتين من المشاة وفضلاً عن ذلك سيكون سربان من الطيرات واربعة فرق من السيارات المسلحة ميسورة في فلسطين وشرقي الاردن ٠ وكما هو معلوم ، كان المستر دوبجن ، مفتش البوليس العام في سيلان ، قد اوفد الى فلسطين للتحقيق في نظام قوة البوليس الفلسطيني وقد رفع تقريراً مفصلاً قيماً وهو الآن موضع النظر الدقيق ٠ وقد وضع البعض من تواصيه موضع التنفيذ ومن ذلك زيادة فرقتي البوليس البريطاني والفلسطيني ، ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية اشير اليه في الفقرة التاسعة من بيان خطة السياسة البريطانية في فلسطين الذي نشر بصيغة كتاب ابيض تحت رقم ٣٥٨٢ ٠ وهنالك تواصي كثيرة اخرى وردت في تقرير المستر دوبجن لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشتراك مع المندوب السامي لفلسطين وستجري تغييرات اخرى متى اتخذت قرارات بشأنها ٠ وتغتنم حكومة جلالته هذه الفرصة لأن تؤيد تصميمها على اتخاذ جميع التدابير المستطاعة لقمع الجرائم وتوطيد النظام في فلسطين ٠ وترغب في ان تؤكد في هذا الصدد ، انها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الامن العام في فلسطين الضرورية لهذه الغاية ، تسترشد برأي مستشاريها الاختصاصيين ، وانها في ذلك سترمي الى تأمين كون القوات المستخدمة ملائمة للواجبات التي ستقوم بها بقطع النظر عن اية اعتبارات سياسية ٠

«٢» التطورات الدستورية

(١١) اشير فيما تقدم الى المطالب التي وجهها الزعماء لايجاد شكل دستوري يتنافى مع الالتزامات المترتبة على حكومة جلالته ، بصفتها الدولة المنتدبة ٠ ومع ذلك فأن حكومة جلالته ترى ، بعد التبصر الدقيق ، ان الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي ، تلك المسالة الهامة ، لمصلحة جميع السكان على الاطلاق بدون اي تأخير آخر وقد يكون من المناسب ، في بادئ الامر ، ايراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الادارة المدنية ٠

ففي شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشاري ألف من عدد متساوٍ من الاعضاء الموظفين وغير الموظفين ٠ وقد كان من العشرة الاعضاء غير الموظفين اربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود ٠

وفي اليوم الاول من شهر ايلول سنة ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وهو يقضي بتأليف حكومة في فلسطين توفيقاً لاحكام قانون الاختصاص الاجنبي ٠ وقد قضي الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعي يؤلف من المندوب السامي رئيساً ، ومن عشرة اعضاء من الموظفين واثني عشر عضواً منتخباً من الموظفين ٠ وقد وضعت اصول انتخاب الاعضاء غير الموظفين في الامر الصادر في المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعي لسنة ١٩٢٢ ٠ وفي شهري شباط واذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفيقاً لتلك الاصول فاخفقت تلك المحاولة بسبب رفض الاهالي العرب اجمالاً التعاون مع الحكومة (يراجع في هذا الصدد التقرير المفصل الذي صدر عن هذه الانتخابات المتضمن في الكتاب الابيض رقم ١٨٨٩ بشأن انتخابات المجلس التشريعي سنة ١٩٢٣) ٠ وعندئذ اوقف المندوب السامي تأليف المجلس التشريعي المقترح واستمر على تسيير الادارة باستشارة المجلس الاستشاري كالسابق

وقد سنحت فرصتان اخريان لزعماء العرب في فلسطين للتعاون مع الادارة على حكم البلاد اولا باعادة تأليف مجلس استشاري يعين تعييناً على ان يكون عدد اعضائه مساوياً لعدد اعضاء المجلس الشربعي الذي كان في النية تشكيله ٠ وثانياً بالاقتراح الذي عُرض عليهم لتأليف وكالة عربية وكان المقصود ان يناط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب

غير ان زعماء العرب رفضوا قبول كلا هاتين الفرصتين ٠ وبناء على رفضهم هذا تألف في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٣ مجلس استشاري من اعضاء موظفين فقط ٠ ولا تزال الحالة كذلك حتى الان وكل ما طرأ عليها من تغير هو ان عدد اعضاء المجلس الاستشاري قد زيد باضافة اعضاء موظفين اخرين اقتضى تقدم الادارة اضافتهم الى المجلس

ومما يذكر في هذا الصدد ان حكومة جلالته مسؤولة بموجب احكام المادة الثانية من صك الانتداب عن جعل البلاد في احوال سياسة وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي ، وترقية انظمة الحكم الذاتي ، والمحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع الاهالي ٠ وقد اوضحت فيما تقدم المجهودات التي بذلت في السنين الاولى من الادارة المدنية بشأن التطور الدستوري ٠ ورغبةً في تمكين اهالي فلسطين من الحصول على اختبار فعلي في الطرق الادارية ونظم الحكومة والتدرب على حسن التمييز في اختيار ممثليهم ادخل اللورد بلومر ، الذي اشغل منصب المندوب السامي في فلسطين من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨ درجة من الحكم الذاتي المحلي اوسع مما كانت عليه الحال في عهد الادارة البريطانية فيما مضى

وعندما تسلم السر جون تشانسلور زمام منصب المندوب السامي في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٨ نظر في مسألة التطور الدستوري واخذ رأي ممثلي مختلف طبقات الاهالي وبعد انعام النظر في الحالة رفع بعض اقتراحات في شهر حزيران ١٩٢٩ غير انه تأجل النظر في هذه المسألة بسبب الاضطرابات التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩ ٠

(١٢) وقد امنعت الآن حكومة جلالته النظر في هذه المسألة في نور درجة التقدم والرقي الحالي معتبرة على الاخص الالتزام الملقى على عاتقها الذي يقضي عليها بجعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل ترقية انظمة الحكم الذاتي ٠ وقررت ان الوقت قد حان للتقدم خطوة اخرى في سبيل منح اهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تتلائم مع احكام صك الانتداب

وبناء على ذلك تنوي حكومة جلالته ان تشكل مجلساً تشريعياً ينطبق عموماً على الاصول المبينة في بيان الخطة السياسية الذي اصدره المستر تشرشل في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ ونشر كذيل خامس لتقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت شهر آب سنة ١٩٢٩

وتأمل حكومة جلالته انها ستنال في هذه المرة معاونة جميع طبقات السكان في فلسطين وترغب في ان تعلن بكل وضوح وجلاء بانها بينما تأسف كل الاسف لاية محاولة قد يقوم بها اي فريق من السكان للحيلولة دون تنفيذ قرارها لتتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة كهذه ان وقعت اذ انها ترى ان من مصلحة اهالي البلاد ان لا تؤجل قط الخطوة التي تنوي الآن ان تخطوها

وتود حكومة جلالته ان تبين بانه لو تم تشكيل هذا المجلس التشريعي عندما عقدت النية على تشكيله في المرة الاولى لكان اهالي فلسطين قد نالوا الآن درجة اوفر من الاختبار في كيفية تسيير النظم الدستورية ٠ ذلك ان مثل هذا الاختبار لا مفر منه لنجاح التطور الدستوري فكلما اسرع جميع طبقات الاهالي في ابداء رغبتهم في المعاونة مع حكومة جلالته في هذا الصدد كلما كان في الامكان اجراء هذا التطور الدستوري الذي تتوفق حكومة جلالته لمشاهدته في فلسطين

ان هنالك فوائد جلية يجتنيها جميع طبقات السكان من جراء تشكيل مثل هذا المجلس ذلك انه قد يأتي بفائدة مخصوصة للأهالي العرب الذين ليس لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع ارائهم حول الامور الاجتماعية والاقتصادية امام الحكومة ٠ وبالطبع ان ممثليهم في المجلس الذي يراد تشكيله سيتمكنون ليس من ابداء اراء الاهالي العرب في شان هذه الامور وخلافها فحسب بل من الاشتراك ايضاً في البحث والتداول فيها ٠ وهنالك فائدة اخرى تجتنيها البلاد على الأطلاق من تشكيل المجلس التشريعي اذ ان اشتراك ممثلي كلا الفريقين من الاهالي بصفتهم اعضاء في المجلس التشريعي سيؤول الى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب

(١٣) ان المجلس التشريعي الجديد سيؤلف كما ذكر فيما تقدم على النحو المعين في بيان الخطة السياسية الذي صدر سنة ١٩٢٢ ٠ وسيشكل من المندوب السامي ومن اثني وعشرين عضواً منهم عشرة اعضاء موظفين واثني عشر عضواً من غير الموظفين ٠ وسينتخب الاعضاء غير الموظفين بطريق الانتخاب الاولي والثانوي ٠ ومع ذلك ترى حكومة جلالته ان من الاهمية بمكان لاجتناب اعادة حبوط الانتخابات كما حدث في سنة ١٩٢٣ استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الاعضاء غير الموظفين للمجلس فيما اذا لم يتمكن عضو واحد او اكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون الذي قد تقفه اية فئة من السكان او لاي سبب اخر ٠ وسيبقى المندوب السامي متمتعاً بالصلاحية الضرورية التي تضمن تمكين الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء جمعية الامم ومن ذلك صلاحية وضع اي تشريع تقتضيه الحاجة الماسة وتوطيد النظام ٠ ومتى نشأ خلاف حول قيام حكومة فلسطين باحكام صك الانتداب يستطاع تقديم عريضة بذلك الى جمعية الامم توفيقاً لاحكام المادة ٨٥ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢

«٣» التطور الاقتصادى والاجتماعى

١٤ ان المشاكل العملية التي يجدر البحث فيها في هذا الباب هي مسائل الاراضي والمهاجرة والبطالة على الاجمال ٠ فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معاً كل الارتباط مع ما لها من وجوه سياسية واقتصادية وعلى حلها يجب ان يتوقف كل تقدم يرتجى فيما يتعلق طوبتيد السلم واستقرار اليسر والرخاء في فلسطين

ان هذه الامور ما زالت منذ ان لفت النظر اليها في تقرير لجنة شو موضع تحقيق دقيق محلي من قبل لجنة عينها المندوب السامي في شهر نيسان الماضي للتحقيق في احوال المزارعين الاقتصادية وطريقة استيفاء الضرائب منهم ومن قبل السر جون سمبسون الذي توجه الى فلسطين في شهر ايار الماضي بناء على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل المهاجرة وتسوية الاراضي واقتصاديات البلاد.

(١٥) وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة ان كُونت بعض استنتاجات، وكُشف القناع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلي بايجاز :

«١» الاراضي

في الاستطاعة الآن القول بكل جزم انه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر نظراً للطرق الزراعية الحالية التي يتبعها العرب اية اراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد اذا استثنيت الاراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط

وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الاراضي الاميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . الا انه من الخطأ ان يتبادر الى الذهن ان حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الاراضي المحلولة التي في الامكان وضعها تحت تصرف اليهود لاستعمارها . ذلك ان مساحة الاراضي المحلولة التي تملكها الحكومة ليست مما يعتدّ بها . فالحكومة تدعي بمساحات كبيرة من الاراضي التي يتصرف العرب فيها في الواقع ويفلحونها. غير انه حتى ولو سلم بملكية الحكومة لهذه الاراضي ، وملكيتها مختلف فيها في كثير من الاحوال ، فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها في ايدي المزارعين العرب، ولضرورة ايجاد اراضي اضافية اخرى لاسكان المزارعين من العرب الذين اصبحوا الآن بلا أرض

ان ايجاد اراضي يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على مايتم من التقدم في زيادة قوة انتاج الاراضي المشغولة الان

(١٦) ويتراءى الان ، في نور افضل التقديرات الميسورة ، ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة في فلسطين (اذا استثنيت منطقة بئر السبع) تبلغ ٦،٥٤٤،٠٠٠ دونماً . وهذه المساحة هي اقل بكثير من التقديرات التي اجريت فيما مضى اذ انها تبلغ حسب التقديرات الرسمية، بين عشرة واحد عشر مليون دونم

ويلوح ايضاً انه بينما تحتاج عائلة الفلاح الى ٣٠ دونماً من الارض على الاقل للقيام باود معيشتها معيشة لائقة ، في الاراضي البعل (غير المسقية) نجد انه لوقسمت الاراضي الزراعية الميسورة في البلاد ، اذا استثنيت الاراضي التي في ايدي اليهود ، بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة ٩٠ دونماً . وكي يتسنى اعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين العرب ١٣٠ دونماً من الارض ، وهو المعدل ، يحتاج الي ثمانية ملايين دونم اخرى من الاراضي الزراعية ويظهر ايضاً انه من بين العائلات العربية القروية ، التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ، يوجد ٢٩ر٤ في المائة بلا اراضي . وليس بمعلوم عدد العائلات التي كانت تزرع ارضاً فيما مضى ثم فقدتها اذ ان هذه النقطة هي من جملة النقاط التي ليس في الاستطاعة الان حصرها بتأكيد بل يؤمل التثبت منها في اثناء الاحصاء الذي سيجري في السنة القادمة

(١٧) ان حالة الفلاح العربي تحتاج الى كثير من العناية ومن المقتضى وضع سياسة خاصة بالاراضي ان كان يراد تحسين احوال معيشته

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية ، العمومية منها والخصوصية ، الوكالات الوحيدة التي اتبعت لغاية الآن سياسة ثابتة في تحسين الأراضي . وكان لأهالي المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتناؤها مما تيسر لهم من رأس المال والعلم والتنظيم . والى ذلك ، والى نشاط اهالي المستعمرات انفسهم يرجع الفضل في هذا النجاح الفائق ومن الجهة الأخرى فأن الاهالى العرب ، بينما تعوزهم هذه الفوائد التي يتمتع بها اهالي المستعمرات اليهود ، قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة المواليد على الوفيات في الوقت الذي نقصت فيه الأراضي الميسورة لأعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت الى ايدي اليهود .

(١٨) قد سبقت الأشارة فيما تقدم الى النشاط والنجاح الفائقين اللذين تما في ميدان استعمار اليهود للأراضي . وليس من العدل في شيء أن يقبل الأدعاء الذي أدلي به في معرض الخلاف الناشئ بشأن العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين بأن نتيجة استعمار اليهود على السكان العرب كانت في جميع الاحوال مضرة بمصالح العرب فهذا الادعاء لايمكن التسليم به اجمالاً . لكنه من الضروري ، عند البحث في هذه الناحية من المشكلة ، أن يميز بين الأستعمار الذي تقوم به جمعية الأستعمار اليهودي في فلسطين (المعروفة عموماً بالبيكا) وبين الاستعمار الجاري تحت رعاية الجمعية الصهيونية .

فبقدر مايتعلق الأمر بالسياسة الماضية التي اتبعتها جمعية (البيكا لاريب أن العرب قد استفادوا كثيراً من انشاء المستعمرات اليهودية . وقد كانت العلاقات حسنة فيما مضى بين اهالي المستعمرات وجيرانهم العرب).

والحالات التي تستند عليها المراجع اليهودية في تأييد ادعائها بأن نتيجة استعمار اليهود كانت مفيدة لمجاوريهم العرب هي فيما يختص بالمستعمرات التي انشأتها جمعية «البيكا» قبل أن يشرع في الاستعمار من صندوق رأس المال الفلسطيني الذي هو الآن المصدر المالي الرئيسي للوكالة اليهودية .

اما المحاولات التي اجريت لأثبات أن الاستعمار الصهيوني لم ينتج عنه انضمام مستأجري الأراضي التي باعها اصحابها الى الطبقة التي لا ارض لها فقد ثبت بالتحقيق انها غير مقنعة ، ان لم تكن مضللة .

(١٩) وفضلاً عن ذلك فأن نتيجة الاستعمار اليهودي على الأهالي الحاليين تتأثر تأثيراً كلياً بالشروط التي تمتلك الهيئات المختلفة بموجبها الأراضي وتستغلها وتؤجرها فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسّمة ، الموقع في زوريخ في اليوم الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٩ (الفقرتان (د) و(ه) من المادة الثالثة) على أن الاراضي التى تمتلك «تعتبر ملك الشعب اليهودي وملكيتها غير قابلة الانتقال» وعلى وجوب «مراعاة مبدأ تشغيل العمال اليهود في جميع الاشغال والمشاريع» وفضلا عن ذلك فقد ورد في المادة ٢٣ من عقد الايجار الذي في النية تنظيمه بشأن الاراضي التي تمنحها جمعية راس المال القومي اليهودي تعهد يقضي على المستاجر بان يقوم بجميع الاشغال المتعلقة بزراعة الارض بواسطة العمال اليهود فقط ، وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا التعهد

وهنالك تعهد يرتبط به اهالي المستعمرات الواقعة في السهل الساحلي يقضي عليهم باستئجار العمال اليهود فقط ، كلما اضطروا الى استئجار عمال . وهذا التعهد يدرج في الاتفاقات التي تعقد بين صندوق رأس المال الفلسطيني والذين يستلفون اموالاً منه . وورد نفس هذا الحكم في الاتفاقات المستعملة في مستعمرات مرج ابن عامر .

ان من الصعب ان تتفق هذه الاحكام المشددة مع التصريح الذي ادلي به في المؤتمر الصيهوني المنعقد سنة ١٩٢١ « بان الشعب اليهودي يرغب في ان يعيش مع الشعب العربي بصلات صداقة واحترام متبادلين وان يعمل بالأشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين»

(٢٠) وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة في تبرير سياستهم هذه فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود ، التي لها نفوذ كبير في تكييف السياسة الصهيونية ، بان هذه القيود ضرورية لتأمين ادخال اكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود ، وللمحافظة على اسلوب معيشة العمال اليهود خشية ان ينحط الى اسلوب معيشة العمال العرب

ومهما كانت هذه الحجج منطقية ، من وجهة الحركة الوطنية الصرفه فيجب القول بانها لم تراع فيها احكام المادة السادسة من صك الانتداب التي تشترط صراحة على حكومة فلسطين عند تسهيلها الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ان تكفل « عدم الحاق اي حيف او ضرر بحقوق ومركز سائر الطوائف الاهالي الاخرى »

«٢» التحسين الزراعى

(٢١) ان من واجب الادارة بموجب صك الانتداب، على نحو ما ورد في الفقرة السابقة، ان تكفل عدم الحاق اي حيف او ضرر بمركز « سائر طوائف الاهالي الاخرى » من جراء المهاجرة كما انه من واجبها ايضاً ، بموجب صك الانتداب ان تشجع استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، مراعية في ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره

(٢٢) وقد اقتنعت حكومة جلالته ، من نتيجة التحقيقات الأخيرة، بأن الضرورة تقضي ، رغبة في التوصل الى هاتين الغايتين ، بأجراء تحسين فعلي في اساليب الزراعة المتبعة الآن قصداً مين زيادة الأستفادة من الارض .

(٢٣) فباتباع مثل هذه السياسة فقط يستطاع استقرار مزارعين آخرين من اليهود في الاراضي بصورة تتفق مع الشروط المقررة في المادة السادسة من صك الانتداب . والنتيجة المتوخاة لايمكن نوالها الا بعد مرور سنوات من الجد والعمل . ولذا فمن حسن الحظ أن يكون لدى الهيئات اليهودية اراض واسعة احتياطة لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تعمر . وعلى ذلك يمكنهم الأستمرار في عملهم بدون توقف ريثما توضع تدابير عمومية اخرى لتحسين الاراضي يستطيع الاستفادة منها كلا العرب واليهود . ومع ذلك فمن الواجب ، بحكم الضرورة ، أن تناط مراقبة التصرف بالاراضي الا متى كان ذلك الأنتقال لايتعارض مع خطط ومشاريع ذلك المرجع . واذا أعتبرت المسؤوليات المترتبة على عاتق الدولة المنتدبة بأن هذا المرجع يجب أن يكون حكومة فلسطين .

(٢٤) ومن جملة المشاكل التي تستوجب النظر ، مسائل الري ، وجعل التحسين متسقاً مع اعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة ، وتقرير مجال العمل لكل منها رغبة في اجتناب الاحتكاك والاختلاط والتجاور في العمل ، وبغية الحصول على اعظم فائدة مما يبذل من جهود مشتركة .

ويجب انعام النظر ايضاً في حماية المستأجرين بمنحهم حقاً من حقوق الأجارة ، او بأية وسائل اخرى ، لتأمين عدم اخراجهم من الارض او تعريضهم لأجارات فاحشة .

ثم ان هناك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين ، هي الاسراع في اعمال التسوية والتثبت من الملكية وتسجيل عقود الآجار . وهنا تخرج الى حيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الأراضي في القرى العربية مملوكة بطريق المشاع وهنالك اتفاق في الرأي أن مثل هذا النظام هو عقبة كبرى في سبيل ترقية الزراعة في البلاد .

ويلوح أن تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الامور الأولية المهمة في سبيل تقدمهم ورقيهم . وقد قام مؤخراً خبير ذو اختيار واسع بأجراء تحقيق في هذه المسألة برمتها بالنيابة عن حكومة فلسطين .

(٢٥) وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقيل من جراء الضرورة التي دعت الى زيادة قوات الامن العام زيادة كبرى . الا ان هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف سنة ١٩٢٩، وليس في الاستطاعة التنبؤ الان بالزمن الذي يصح فيه تخفيض النفقات في هذا الباب تخفيضاً مأموناً . اذ ان ذلك التخفيض يجب ان يتوقف، لدرجة كبرى، على مايطرأ من التحسين في العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ، ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالته بان يكون من احدي نتائجه أن السياسة العموميـة التي تتبعها حكومة جلالته ترمي ، فيما ترمي اليه ، الى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها . فالتحسين المنوي اجراؤه في الطرق والاساليب الزراعية ، ليس انه يستغرق وقتاً فحسب بل يستلزم نفقات باهظة ايضاً ، مع انه يؤمل ان يكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة الاسترداد . وحكومة جلالته تنظر بكل تدقيق في المركز المالي الذي ينبلج عن هذه الحالة وتبحث الان في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها هذه موضع التنفيذ

«٣» المهاجرة

(٢٦) قد وضع مؤخراً النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة المهاجرة الى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفي شهر ايار الماضي رأت حكومة جلالته ان من الضروري توقيف اصدار شهادات لادخال المهاجرين بموجب جدول العمال ، اي الاشخاص الذين يشتغلون عند الغير ، (زيادة على الـ ٩٥٠ شخصاً الذين سبقت الموافقة على ادخالهم) في الستة الاشهر التى تنتهي في ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٠ دون ان تتعرض لاصناف المهاجرين الاخرين ، وذلك ريثما تظهر نتيجة هذا التحقيق وتقرر الخطة السياسية المقبلة . وقد اسفر هذا التحقيق عن اظهار بعض العجز في النظام الحالي ، وثبت انه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الاشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم ان يحصلوا على التأشير على جوازاتهم (فيزا) لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لاتباشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختبار المهاجرين من الخوارج الامر الذي اسفر عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاختلال في اصدار شهادات المهاجرين ، ودون ادخال المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهناك ناحية اخرى غير مرضية هي ان عدداً كبيراً من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على اذن يخولهم الاقامة مدة محدودة يبقون في البلاد بدون موافقة . ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في الثلاث السنوات الاخيرة بنحو ٧٨٠٠ شخصاً ثم يلي ذلك ناحية خطرة اخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد مجتنبين اماكن المراقبة على الحدود

وفي كل محاولة تجرى لأستنباط وسيلة حكومية وافية لمراقبة المهاجرة يجب أن يؤخذ بعين الأعتبار الدور المهم الذي تلعبه في الوقت الحاضر نقابة العمال اليهودية العمومية فيما يتعلق بمهاجرة اليهود . ان نفوذ هذه النقابة واسع المدى واعمالها مضاعفة . فهي تكوّن عاملاً هاماً ضمن الحركة الصهيونية في العالم . وفي مؤتمر زوريخ الأخير كان اكثر من ربع الاعضاء الذين نابوا عن الدوائر الصهيونية ، سواء في فلسطين او الخارج ، ممن ينتسبون لهذه النقابة . ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه النقابة ان تبذله ازاء المهاجرين بتحريمها على اي عضو من اعضائها الرجوع الى المحاكم للفصل في اي خلاف يقع بينه وبين

عضو آخر ، ذلك ان لها محاكمها المخصوصة من الدرجتين الأبتدائية والثانوية ومحكمة عليا للعمال تستأنف اليها الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية. وقد اتبعت هذه النقابة سياسة ترمي الى ادخال نظام اجتماعي جديد الى فلسطين ، يستند على ايجاد مستعمرات مشتركة وعلى مبدأ «اشتغال العامل بنفسه» (اي ان كل انسان يجب أن يشتغل ويجتنب تشغيل العمال المستأجرين) وان لم يكن في استطاعة العامل «الأشتغال بنفسه» فهي تحتم عليه استخدام وتشغيل العمال اليهود دون غيرهم .

ونظراً للمسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة من الضروري ان تكون حكومة فلسطين ، بصفتها وكيلة عنها ، المرجع الذي يفصل في جميع امور السياسة المتعلقة بالمهاجرة وتتضح ضرورة ذلك على الأخص متى اخذت بعين الاعتبار درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحسين الأراضي. غير انه لا يمكن استنباط اية تحسينات وافية في الادارة الحالية الا اذا حصلت مواثقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة اخرى فيما يتعلق بواجبات كل منها ، واخذ بعين الأعتبار التام ذلك النفوذ الذي تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية في تكييف سياسة الوكالة .

(٢٧) اما فيما يتعلق بصلة المهاجرة بالبطالة فهناك صعوبات جمة في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في اي وقت ما . ويصدق ذلك على الأخص فيما يتعلق بالأهالي العرب. ورغماً عن عدم وجود احصاءات يصح الأعتماد عليها فقد ابديت بينات كافية تحمل على الاعتقاد بأن درجة البطالة بين الأهالي العرب قد وصلت حداً خطراً وان البطالة بين اليهود قد ادت الى نواح غير مرضية بالمرة وفي الاستطاعة القول بأنه قد ثبت بصراحة أن تحضير جدول العمال يجب أن يبنى على التثبت من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين ويلي ذلك وجوب التأكد تمام التأكد من مقدار عدد العمال العاطلين وستنظر حكومة جلالته بكل امعان وتدقيق في ايجاد وسيلة لهذا الغرض ولذلك يجب الحكم على مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالأستناد الى مركز فلسطين اجمالاً فيما يتعلق بالبطالة ويجب بذل كل عناية عند التأكد من مقدرة البلاد الأقتصادية بحيث يؤخذ بعين الأعتبار اي طلب على العمال يمكن اعتباره موقتاً بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الأموال المنفقة على التعمير والتحسين ، او عن اية اسباب اخرى .

(٢٨) تفرض المادة السادسة من صك الانتداب عدم الحاق اي حيف او ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي من جراء الهجرة اليهودية . فمن الواضح انه اذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لمعيشتهم ، او اذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم ، تحتم على الدولة المنتدبة ، توفيقاً لاحكام صك الانتداب اما ان تخفض المهاجرة او توقفها ، اذا استدعت الضرورة ذلك ، ريثما يتسنى للعاطلين من «الطبقات الاخرى» ايجاد عمل لهم ومما يلاحظ بهذا الصدد ، ان حكومة جلالته في نور التحقيق الذي جرى في مشكلتي المهاجرة والبطالة ، تعتبر بأن توقيفها المهاجرة بموجب جدول العمال في شهر ايار الماضي كان مبرراً تماماً .

وقد ادعي بأن موافقة المندوب السامي على اصدار شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال يفيد ضمناً وجود مجال لادخال مهاجرين من طبقة العمال وبان حكومة جلالته بالتالي كانت مدفوعة بعوامل سياسية عند ما اوقفت اصدار هذه الشهادات . غير ان الحالة ليست كذلك . ذلك ان حكومة جلالته عند ما قررت توقيف اصدار هذه الشهادات اخذت بعين الاعتبار الاراء التي اعرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود اراضي كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة . وقد ثبت ان هذه الامور تستوجب تحقيقاً بواسطة خبير غير ان حكومة جلالته شعرت انه ، ريثما يتم التحقيق فيها على هذا الوجه ، لا يجوز اتخاذ اية تدابير من شأنها ان تزيد في سوء الحالة الاقتصادية التي كانت مدعاة للقلق في رأي اكثرية لجنة شو

وكل قرار يتخذ لادخال المهاجرين اليهود ، دون اعتبار هذه القيود ، يجب استنكاره ليس فقط بالنظر الى مصالح سكان فلسطين عموماً وانما بالنظر الى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة ايضاً . وما زال الريب يساور الاهالي العرب — وهذا مما لا شك فيه — من ان الضائقة الاقتصادية التي يقاسونها الان هي بلا شك ناشئة بالاكثر عن مهاجرة اليهود الزائدة وما زالت هنالك اسباب يمكن ان يظهر منها بوضوح ان هذا الريب متاصل تماماً فلا يبقى هنالك سوى امل ضعيف لاي تحسين في العلاقات المتبادلة بين الشعبين غير انه على مثل هذا التحسين في العلاقات يتوقف بالاكثر ايجاد الطمأنينة والرفاهية في فلسطين في المستقبل .

ومن المأمول ان يجري تعديل في طريقة تحضير جداول العمال يأول الى انماء العلاقات الودية بين المراجع اليهودية في فلسطين ودائرة المهاجرة . ومن الجلي ان من المرغوب فيه توثيق التعاون بين المراجع اليهودية والحكومة اذ كلما كان التعاون وثيقاً وودياً كلما سهل وضع جدول بالاتفاق مبني على اساس حسن ادراك احتياجات البلاد الاقتصادية من كلا الجانبين

(٢٩) قد سبق القول في الفقرات السابقة ان مشاكل تحسين الاراضي والمهاجرة والبطالة متصلة بعضها ببعض وبان مستقبل فلسطين يجب ان يتوقف على ايجاد سياسة تؤخذ فيها بعين الاعتبار التام جميع هذه العوامل الثلاث . ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي باي وجه من الوجوه الا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمانينة والسلام والرخاء . فبالتعاون الودي بين العرب واليهود والحكومة يمكن ان يخيم الرخاء في البلاد

ويظهر من الحالة التي كشف القناع عنها التحقيق الدقيق في العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ، ان فلسطين تواجه دوراً عصيباً في رقيها وتقدمها . ويمكن القول ان الحكومة فيما مضى تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل عملها باقل تداخل او رقابة منها . غير انه قد اتضح كل الاتضاح انه لا يمكن الاستمرار في هذه السياسة . فبالتعاون الوثيق بين الحكومة وزعماء العرب واليهود قد يستطاع الحيلولة دون سقوط فلسطين الى حالة قد تقضي ، من الجهة الواحدة ، على العمل المجيد الذي قام به اولئك الذين وضعوا نصب اعينهم بناء الوطن القومي اليهودي ، ومن الجهة الاخرى على مصالح اكثرية الاهالي الذين يملكون في الوقت الحاضر موارد طفيفة تمكنهم من الكفاح لحفظ كيانهم . والامر الذي تدعو الحاجة اليه هو ان يتفق كلا الشعبين على العيش معاً وان يحترم كل شعب منهما احتياجات ومطالب الشعب الاخر . ولذلك فان حكومة جلالته تدعو العرب الى الاعتراف بحقائق الحالة ، والى بذل الجهد المستمر في التعاون على الوصول بالبلاد على الاطلاق الى حالة من الرخاء واليسر تشمل فائدتها الجميع . كما ان حكومة جلالته تطلب من الزعماء اليهود ان يعترفوا بضرورة اجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية التي اخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وان يعتبروا ان من العوامل الفعالة في تكييف سياستهم ان يتم رقي البلاد بكيفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الوافي بقصد انماء الرفاهية في كافة انحاء البلاد وذلك في احوال لا تبعث الى ايجاد اسباب للاتهام بالتحيز لفريق دون الاخر بل تمكن كلا الشعبين العربي واليهودي من الرقي والتقدم بوفاق وقناعة

مطبعة دار الايتام الاسلامية بالقدس